الصــراع الأسري على الحكم «١٠»

المعادل الآخر لتخلف اليمن

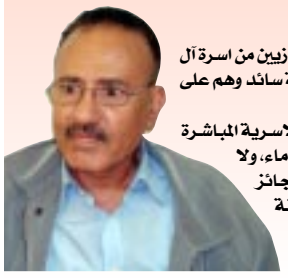

«السيف أصدق أنباء من الكتب»

■ اتبع المؤيد الصغير محمد بن اسماعيل المتوكل اثناء توليه الحكم سياسة رخوة افسحت المجال أمام الطامحين والانتهازيين من اسرة آل القاسم وغيرهم لينموا ويتوسعوا في ظلها على حساب سمعته ومكانته... أياديهم مطلقة وافعالهم منكرة وظلمهم للرعية سائد وهم على هذا الحال لا رادع لهم ولا زاجر ولا ضابط.

وهو بذلك مداهن لهم إما خوفاً من الحرب والاقتتال بين الاخوة والأعمام أو مداراة ومراعاة للبعض بحكم القرابة الاسرية المباشرة والاستحسان، فجرَّد نفسه من صلاحيته كإمام، استغلوا طيبته وزهده ولم يقدروا ورعه ولا سلميته وبُعده عن سفك الدماء، ولا رحموا توجعه وأناته في آخر عهده من المظالم التي يشكو بها الناس إليه بسبب الولاة في المناطق وسلبهم الرعية ماهو جائز وغير جائز وهو غير قادر على منعهم من ذلك بل إن البعض تنكر لتسامحه وحسناته فجعل زهده ضعفاً فأوغل في المخالفة والعصيان طمعاً بالإمامة والملك.

شائف علي الحسيني

ولو أن المؤيد أقدم منذ الوهلة الأولى على تفكيك مراكز القوى واضعاف هيبتها بين الخاص والعام لما حصل ما حصل من تردي الأوضاع وضعف الحكم الذي اوصل البلاد إلى التمردات والعصيان وإلى انفراد ولاة المناطق واستقلالهم التام أو شبه الاستقلال وامتناعهم عن تسليم الزكاة والضرائب للخزينة العامة للدولة بل سخروها لمصالحهم الخاصة وتوجهاتهم نحو الوصول إلى السلطة..وكان يكفي المؤيد لو أزاح صاحب المنصورة الذي اشتهر فيما بعد بصاحب المواهب محمد بن المهدي احمد بن الحسن الذي كان على راس كل المشاكل التي حصلت وعزله من حكم الحجرية وما يليها وانزله من حصن المنصورة وجرده من وسائل قوته «السلاح وخزائن الأموال» لكان بذلك قد سلم شره وشر الآخرين غيره لأنه كان من أشد المناوئين والخارجين على حكمه بين سائر مراكز القوى الأخرى واكثرهم طموحاً لتبوؤ مركز الإمام..ولكن سياسة المداراة والمراعاة والتردد إضافة إلى عجز من حوله من قادة الجيوش والادارة عن اداء واجباتهم قد حال دون الإقدام على مثل هذه الخطوة المهمة، فالواقع ان توزيع المراكز القيادية في الدولة والمناصب على الاسرة تحديداً بين هذا الطرف وذاك لم يمكنه من حسن اختيار الأشخاص لكفاءاتهم وقدراتهم وإنما لقرابتهم وللتوازن بينهم بما لايزعل هذا ولا يغضب ذاك فكان هذا العمل على حساب السلطة أي سلطة الإمام نفسه.

وكانت النتائج على نحو ماتم الإشارة إليه سابقاً من الضعف والهوان لم يستطع السيطرة على الولاة والمأمورين ولم يقدر على اعادة المناطق المنفصلة إلى سلطته وكل مراكز القوى غائبة عن هذا مشغولة تعد نفسها بعيداً عن هذه المسئولية «الحفاظ على استقرار الأوضاع ووحدة البلاد» منتظرة الفرصة للخروج والدعوة للإمامة لتعلن كل عصبة وجماعة عن نواياها وتطلعاتها نحو الحكم والثروة، وهذا تماماً ماحدث وما اعتاد عليه المتنافسون على الدوام عند ضعف الإمام أو عند موته..توفي المؤيد الصغير في عام ١٠٩٧هـ الموافق ١٦٨٦م والبلاد مضطربة والأمن مفقود والناس خائفون والولاة والعائلة في اشد الاختلاف فبدأت الدعوات للإمامة تعلن في جميع انحاء البلاد.

الداعون للإمامة

انطلقت فوراً هذه الدعوات وعلى وجه السرعة، لم يكتمل الشهر الذي توفي فيه المؤيد إلاّ والدعوات في كل حصن ومقاطعة.. وفي طليعة الداعين صاحب المنصورة محمد بن المهدي احمد بن الحسن فقد دعا لنفسه في أواخر جمادي الآخر ١٠٩٧هـ الموافق ٨ مايو ١٦٨٦م ولُقّب بالناصر وبدأ بحرر الرسائل إلى رؤساء بيت القاسم وإلى القبائل يخبرهم بما قام به وبما هو مصر عليه من تولي منصب الإمام وفي نفس الوقت يحرك جيشه وأنصاره للاستيلاء على مزيد من الأراضي وضمها لنفوذه في استراتيجية مبنية على قضم الأراضي واحدة بعد اخرى ليصبح الأمر الواقع هو سيد الموقف قبل أي اتفاق «فامتدت مناطق ولايته إلى معظم اليمن الاسفل» (لواء تعز وجنوباً إلى لحج وعدن وغرباً إلى زبيد وبيت الفقيه) (١).

ثم بدأ يستعد للزحف نحو إب وجبلة وبريم وذمار فتبعه الآخرون في إعلان الدعوات من شتى الأسر التي لها باع في هذا والتي ليس لها شأن في هذا المسار ولكنه كان اسرعهم واكثرهم عملياً في الميدان للسير نحو اهدافه.

فقد دعا إلى نفسه يوسف بن المتوكل في ضوران ولُقّب بالمنصور وهو من اوصى به المؤيد الصغير لخلافته وهو على فراش الموت ثم الحسين بن محمد بن أحمد بن القاسم في عمران ولُقّب بالمتوكل ثم علي بن احمد بن القاسم بايع الناصر ثم خالفه قائلاً انه لايصلح للإمامة وهذا الرجوع يظن انه لم يعده بالإمارة كما يريد..كما دعا إلى نفسه الحسين بن عبدالقادر في كوكبان ولُقّب بالمتوكل «فأجابه اصحابه وخالفه سائر الناس»(٢).

كما دعا لنفسه السيد علي بن الحسين الشامي الخولاني الذي رأى انه لايصلح أحد من آل القاسم للإمامة. (٣) .

كما دعا السيد عبدالله بن علي بن خالد في بلاد الشرف بالغرب تحت شهارة وهذا لأول مرة يدعو لنفسه بالإمامة.

وقد عبر أبو طالب كما ذكر ذلك في بغية المريد لابن عامر عن كثرة من دعا إلى نفسه بالإمامة في هذه الفترة بقوله «واختلف آل الإمام فرقاً وعلى بعضهم من بعض خوفاً وفرقاً وطمع الكل بالزعامة» (٤).

أما من كان يستحق الإمامة بإجماع الكثيرين فهو القاسم بن المؤيد في شهارة الذي تراجع ولم يعلن عن نفسه بل انه رضي بالموجود، وكفى الله المؤمنين شر القتال، وذلك لعدم قدرته على مجاراة الأحداث والدخول في صراع من هذا القبيل خاصة انه صاحب دعوات متكررة سابقة وتجارب قاسية في هذا المجال ما نسيها أبداً، فلاذ بالصمت أولاً ثم بالموافقة على إمامة محمد بن المهدي أحمد بن الحسن المعروف فيما بعد بصاحب المواهب وهو يعلم انه غير مؤهل وليس له سوى السيف والمال، بهما يدير البلاد والعباد ولكن من وجهة نظره هذا واقع الحال عليه ان يتعايش معه حيث لايوجد بديل ميسور أمامه.

ردود الأفعال

كانت ردود الأفعال على تصرفات صاحب المنصورة -الملقب بالناصر- قوية من مراكز القوى الأخرى فبعد استيلائه على إب وجبله وانتزاعها من يد حسين بن علي المتوكل ثارت ثائرتهم واجتمع أمرهم بعد فشل المفاوضات والوساطات التي كانت جارية بين الأطراف لاختيار إمام وكانوا على وشك الإقرار بالاختيار بعد ان أجمعوا ان صاحب المنصورة الملقب بالناصر محمد بن المهدي احمد بن الحسن فاقد لأغلب الشروط في تولي منصب رفيع مثل هذا، وأن لبعضهم الأهلية أكثر منه وبالذات يوسف بن المتوكل أو القاسم بن المؤيد صاحب شهارة وغيرهم، وبين أخذ ورد لحلحلة المعضلة لاختيار شخص يحظى بإجماع الفرقاء كرد على رعونة صاحب المنصورة وما يقوم به من أعمال وقتال أختير القاسم بن المؤيد كحل وسط واقر من الجميع بانه أفضل من غيره للإمامة، وهم على ذلك الحال وصل كتاب عاجل «من حسين بن علي بن المتوكل يطلب من عمه الحسين بن المتوكل النجدة وأنه قد اصبح محاصراً في إب ولم يبق بينه وبين اسحاق بن المهدي إلاّ مقدار ساعة فالغارة الغارة والبدار البدار» كما جاء في بهجة الزمن ليحيى بن الحسين (٥).

فأثار هذا الخبر السيئ حفيظة الطامحين وأدخل في نفسية المجتمعين الذعر وعكس ذلك نفسه على سير الأحداث ومجرياتها وبدا الخطر يداهم الجميع فارتبكوا وكلٌ يبحث له عن طريق إما للمواجهة أو الهرب، فبعد استيلائه على إب وجبله والانتصار المؤزر السريع وتوالي الهزائم لخصومه بدأت تهل على الناصر مبايعة المبايعين من جميع الداعين للإمامة وغيره، فمن الغراس في ضواحي صنعاء بايعه وخطب له أخوه محسن بن المهدي ثم بايعه الحسين بن علي بن المتوكل بعد الهزائم التي تلقاها في المواجهة في إب وجبلة «حتى يتقي شره» (٦).

المعارضون لـ«الناصر» كانوا يلعبون على الحبلين يريدون الربح وليسوا مستعدين للخسارة

ثم بايعه بعد ذلك عمه الحسين بن المتوكل ثم يحيى بن محمد بن الحسين صاحب بلاد ألبستان وبايعه الحسين بن محمد بن احمد بن القاسم في عمران بعد أن كان قد دعا إلى نفسه وضرب العملة باسمه..وفي يوم الجمعة ١٥ شوال ١٠٩٧هـ ٣ سبتمبر ١٦٨٦م خطب القاسم بن المؤيد بشهارة للناصر محمد بن المهدي احمد بن الحسن «صاحب المنصورة» فكانت هذه الخطبة من شخصية علمية اجمعت عليها الأطراف بأنه أحق للإمامة آخر مسمار يضرب في نعش الشروط الأربعة عشر المطلوب توافرها لمن يتم اختياره إماماً كما تنص على ذلك مبادئ الزيدية الهادوية، فقد جاءت هذه المبايعة ممن له شأن علمي وكفاحي من أسرة آل قاسم فقصمت الظهور وتبين بما لايدع مجالاً للشك أن السيف أقوى من القلم في كل الأزمان والعصور التي مرت بها الإمامة الزيدية على مدى تاريخها الطويل.

من هنا تساقط الداعون واحداً بعد آخر متداعين كبناء شيد على غير أسٍ ثم توجهوا لمبايعته وهم كارهون على أمل أن تأتي فرصة أخرى للانقضاض عليه وانتزاع الإمامة منه ولكن كما يقول الشاعر «فإن المؤمل غيب»..

كان جميع المعارضين له يدركون خطورة الموقف لإدراكهم بشخصيته حيث عرف عنه الجور والظلم واستباحة الدماء والأموال وما قد تشكل عليهم من مشاكل في المستقبل وأعادوا سبب فشلهم في المواجهة معه إلى تشتتهم واختلاف مواقفهم منذ البداية على اختيار الإمام المناسب فعادوا يتجمعون من جديد، وبين أخذ ورد وصلوا إلى اختيار يوسف بن المتوكل إماماً بعد أن كان قد دعا إلى نفسه متراجعاً عن مبايعته للناصر في عام ١٠٩٨هـ الموافق ١٦٨٦م، مصممين هذه المرة على السير بخلعه إلى النهاية وتنصيب يوسف بن المتوكل بديلاً عنه وقد انضم إلى هذا التجمع المعارض اخوة الناصر وابنه عبدالله وغيرهم، فكاتبه «عبدالله بن الناصر وكذلك أسحاق بن احمد بن الحسن وإبراهيم بن احمد بن الحسن وعبدالله بن يحيى بن محمد بن الحسن والحسين بن علي بن المتوكل وكذلك يحيى بن محمد بن الحسين كما بايعه أخوه الحسين بن المتوكل، وانتقل عبدالله الناصر من قعطبة إلى إب واجمعوا على خلع الناصر ومبايعة يوسف بن المتوكل وخطبوا له في صنعاء وذمار وضوران وإب كما وصلت إليه كتب من مشائخ يافع مبايعة له بالإمامة بدلاً من الناصر وبايعه الحسين بن الحسن صاحب رداع وأصبحت معظم البلاد إلى تعز مبايعة ليوسف» (٧).

ولكنهم في الغالب كما اتضح فيما بعد كانوا يريدون الربح وليسوا مستعدين للخسارة لا في المال ولا في الرجال بل انهم يلعبون على الحبلين، فمن جانب يؤيدون نظرياً يوسف بن المتوكل وفي قلوبهم رغبة نحوه ولكنهم لايدعمونه فعلياً عملوا لهم خط رجعة فكانوا بالسر يكاتبون صاحب المنصورة مؤيدين له وهم على حالهم متفرغون لشؤونهم في الولايات التي يحكمونها لجمع المال لأنفسهم في ظل هذه الظروف التي يتنازع فيها الجميع ضد الجميع وكانهم ينتظرون المنتصر ليعلنوا الولاء له. (٨).

وما أن دخلت قوات وأنصار يوسف بن المتوكل مدينة تعز والاستيلاء عليها بتاريخ ٨ ربيع أول ١٠٩٨هـ ٢١ يناير ١٦٨٧م متوجهين لمحاصرة الإمام الناصر في مقره في المنصورة في الحجرية حتى تتابعت المبايعة ليوسف بن المتوكل من جميع الدعاة والولاة في مختلف الأرجاء ولم يبق تحت سيطرة وإمرة الناصر محمد بن المهدي أحمد بن الحسن إلاّ القليل من الأراضي ومن الأتباع ومن المال فكان وضعه بنظر خصومه ليس إلاّ مسألة وقت، واصبح حاله كما قال الشاعر سعيد بن محمد السنحي:

يقولون وقد ضاق الخناق محمداً
وحل به داعي الردى والحوادث
أخ وبن صلب وابن عم تحالفوا
فما تتقي منهم رماح عوابث
ولو كان رمحاً واحداً لاتقيته
ولكنه رمح وثان وثالث. (٩)

وسنتناول ما بقي من الموضوع في الحلقات القادمة.

الهوامش

(١) د. أمة الغفور الأمير صـ٢٠٤ الأوضاع السياسية في اليمن في النصف الثامن من القرن الحادي عشر الهجري السابع عشر الميلادي.
(٢) نفسه صـ٢٠٦ . (٣) نفسه صـ٢٠٦ .
(٤) نفسه صـ٢٠٧ . (٥) نفسه صـ٢٠٩ .
(٦) نفسه ٢١٠ . (٧) نفسه صـ٢١٦ .
(٨) نفسه ٢١٩ . (٩) الحداد، تاريخ اليمن العام صـ١٠٠،٩٩ .

المفسدون في صعدة.. والافراط في التسامح

ناصر محمد العطار

■ منذ الأزل وعلى مر الأزمنة وحتى عصرنا الحاضر عصر النهضة الشاملة وبأرقام قياسية، لوحظ وبشكل ملموس التباينات في وجهات النظر ومواقف الأفراد بمختلف مستوياتهم وفئاتهم وشرائحهم ومراكزهم على مستوى الأسرة والعشيرة وكافة التجمعات حتى مواقع صنع القرار على مستوى الدولة، وإزاء مختلف المواضيع والقضايا المتصلة بشئون الحياة وعلى أثر ذلك ظهرت المذاهب والمدارس الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.. الخ والتي أدت أغلبها إلى إحداث التطور والرقي بحياة الإنسان كماً ونوعاً لتحقيق أحلام في مرتبة الخيال.. وتلك هي فطرة الله التي فطر الناس عليها وسنته في خلقه حيث وقد كرم الله الإنسان على سائر المخلوقات لقوله تعالى: «ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا» وقوله عز وجل في محكم آياته «لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ثم رددناه أسفل سافلين إلاّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر غير ممنون» صدق الله العظيم.

وكان من أولى مقتضيات التفضيل اعطاء الله للإنسان عقلاً وحواساً وإدراكاً تفوق بقية المخلوقات.. وأرسل الله الرسل والأنبياء وأيدهم بالكتب السماوية والمعجزات ليوضحوا ويبينوا للناس أمور دينهم ودنياهم وعلاقاتهم مع خالقهم وفيما بينهم من جهة وبمن حولهم من جهة أخرى.. ومع ان جميع الرسالات قد فصلت وحددت كافة الأحكام وارتكز حلها على مخاطبة الله للإنسان ليستخدم عقله للتدبر والتفكر في القرآن الكريم وفي مخلوقات الله ابتداءً من خلق الإنسان نفسه، حتى يرقى إلى مراتب السمو.. وحتى لايقع فريسة للجهل ولقمة سائغة للوقوع في الشر بشتى أنواعه وصوره التي يسعى الشيطان الرجيم وجنده من الجن والإنس ليوسوسوا فكر الإنسان حتى يقع فيها.. ورغم الحقائق والبراهين التي كشفت وتكشف أسباب ودوافع الفتن والجرائم ابتداءً من فتنة ابينا آدم وأمنا حواء حتى أخرجا من الجنة ثم اقتتال ابنيهما هابيل وقابيل.. ومروراً بالعديد من الفتن والجرائم التي توالت عبر الأزمنة.

وما يهمنا في موضوعنا التالي هو التطرق لخفايا وأبعاد ومخاطر الأفكار أو المواقف التي ينهجها البعض في تعاملاته إزاء أعمال التمرد والفتن والافساد التي تنفذ من وقت لآخر في بعض مناطق صعدة والهادفة إلى تبرير تلك الجرائم والأعمال ووصفها بأنها تنضوي مع إطار النشاط السياسي أو الديني أو مَنْ قد أبدى ندمه وقلقه على الدماء التي تسفك مردداً أن الحل يكون بالحوار.. الخ.

وحتى تتضح الخفايا والحقائق التي تكشف مدى زيف وأكاذيب المجرمين وأعوانهم نورد الآتي:

- ألا تعد وتعتبر الجرائم التي ترتكب بحق الشعب وأبنائه ومصالحه مجرمة ومعاقبا عليها في جميع الشرائع والأعراف والقوانين وان السكوت أو التهاون مع المجرمين يعد مخالفة لشرع الله وإهداراً لحقوق المواطنين أطفالاً ونساء وشيوخاً فأولئك المخربون قد قتلوا واختطفوا المدرس والطبيب.. وأجبروا الأب والطفل والأم على النزوح والعيش وفقاً لأهواء ورغبات المفسدين إضافة إلى اختطاف النساء والعاملين في المجالات الإنسانية.

- ألا تعتبر المواقف السابقة للدولة إزاء المجرمين والمفسدين مواقف متسامحة، والتي تمت تلبية للمساعي والمطالب التي ساهم فيها كافة الشخصيات الاجتماعية والسياسية والدينية.

وأخيراً فهل بعد كل هذا من تصديق أو حتى الشك في امكانية القضاء على الفتن وجرائم الفساد والمفسدين تحت مسميات ومزاعم الحلول السياسية عن طريق الحوارات.. بعد ان رفع بعضهم رايات الانفصال والتشرذم والانقسامات وحمل البندقية والمتفجرات من قبل المفسدين ضعفاء النفوس بقتل الأبرياء الآمنين والنيل من حياتهم وكرامتهم واهلاكاً للحرث والنسل.. خاصة وان الحوارات قد افرغت من أهدافها ومضمونها المتمثل في الجلوس على مائدة المفاوضات والمناقشات في المواضيع المتصلة بالأنشطة والأعمال الانتخابية وتطوير النظام السياسي لتضع بدلاً منها شروطاً وبنوداً جديدة من قبل المشترك يفضي جميعها إلى إجبار واخضاع المجتمع لرغبات الانفصاليين والمفسدين.

إن أي إنسان مطلع لا شك ان ضميره الإنساني وثقافته مهما اختلفت مشاربها يلقي باللائمة جراء تلك الجرائم على الدولة في المقام الأول لمواقفها المتساهلة إزاء المجرمين ويلي ذلك إلقاء اللوم والعتاب على بعض الأحزاب ورجال الدين للمواقف المتبعة من قبلهم.. فالجميع ملزم دينياً وعرفاً وإنسانياً للتصدي للمجرمين وتخليص المجتمع من شرورهم.. الم يكن العلاج الناجع هو قمع المفسدين والمتمردين وذلك ما يطبق في جميع أنحاء الدنيا..؟ وإلاّ لماذا تقوم الشعوب بإنشاء مرافق القوات المسلحة والأمن وروفدها بالإمكانات البشرية ومعدات ولوازم لتنفيذ المهام المناطة بها..وللمزيد من الحقائق لمن مايزال تحت تأثير واوهام العناصر المأزومة والشاذة عن السلوكيات والأعراف الإنسانية والدينية والسياسية.. ان يرجع إلى أحكام ومواقف الشريعة الإسلامية وسيجد أن مواقف المسلمين في السلم والحرب لم تتعرض للآمنين والنساء والأطفال حتى لو كانوا على غير دين الإسلام..

وبالمثل عدم الجواز لأي حزب أو كيان او قوى وفي أي مجتمع أن تخرج عن مصالح الأمة وتجعل البندقية بديلاً عن صناديق الاقتراع.

نثق أن كافة أبناء الشعب يقفون صفاً واحداً لأداء واجب التصدي والقضاء على هذا السرطان... فالطبيب بعد فشل العلاج بالعقاقير يلجأ إلى العملية الجراحية مهما كان ألمها لأنها الكفيلة بالقضاء على الداء وضمان استمرار الحياة. وفي الأمثال الشعبية: «آخر العلاج الكي».. «الأمان قبل الإيمان».□

المبادرات الحزبية استثمار للأزمة أم مشاريع للحل؟

■ الواقع السياسي والفكري لبعض الأحزاب والمنظمات يقوم على استغلال الأزمات واستثمارها، فكثير منها لا تمثل أرقاماً شعبية أو انتخابية أو حتى فكرية ولا تملك برامج ومشاريع وتؤثر في امتدادها الطبيعي والسياسي أو تقنع النخب السياسية والفكرية أو حتى البسطاء من الشعب، فهذه القوى والأحزاب والنخب السياسية من خلال التجربة اليمنية والممارسة الانتخابية انكشفت قواعدها ومصداقيتها للشارع والمتابع وتعرّت سوءتها أمام الناخب والمقترع وشرعت تسعى لإيجاد حجم ومكانة لها لا تملكها في الشارع وفي الصندوق الانتخابي فانتهجت سياسة توليد الأزمات وتكبيرها وتصيدها وترويجها للداخل والخارج لأنها تمثل ركيزة أساسية للوصول الى السلطة أو المشاركة فيها وتكبير أحجامها وتمثيلها تحت مسميات وطنية وبشعار حلول توافقية مفروضة أو مقترحة تمكنها من المتاجرة بسياسة الأزمة.

فائز بن عمرو

كثير من هذه الاحزاب ترفع شعارات ديمقراطية لاغراض سياسية وحزبية وتجارية فهي تتبنى شعارات التصالح والمشاركة وتكاتف الجهود وإشراك جميع القوى والفئات في المجتمع للخروج من الأزمات لبعيش المجتمع في حالة وفاقية.. ثم ما تلبث هذه الحالة الوفائية أن تكرس وتكون قانوناً متبعاً، ويسقط بسياسة الامر الواقع النهج الديمقراطي القائم على دولة المؤسسات وتداول السلطة من خلال انتخابات تضع فيها الاحزاب برامج وأفكاراً وأطروحات يستفتى عليها الشعب انتخابياً لتنتج هذه الممارسة الديمقراطية أقلية تعارض ولا تتطلع للسلطة الا من خلال صندوق الاقتراع وأغلبية تحكم وتسير أمور البلاد الى أن تأتي دورة انتخابية أخرى وهكذا دواليك.. فما يسمى بأحزاب الأزمة تجد تجارة رابحة في ظل الأزمات وفي جو الصراعات وتفرض نفسها وتكبر أحجامها من خلال ارهاب المواطن والدولة وربما المجتمع الدولي ومؤسساته وهذه الاحزاب تتغنى وتروج وتتحدث عن البلاد وأنواع الأزمات التي فيها وتقدم الحلول والمبادرات أكثر مما تتحدث عن برامجها وأفكارها، وأغلب هذه الحلول والمبادرات تؤسس لشرعيات ومرجعيات غيردستورية وغير واقعية ولا تتناسب مع واقع البلاد ومسيرته الديمقراطية بل هي تعود الى مئات السنين وتضع تجارب تشطيرية وتحيي مرجعيات استعمارية ومنخلقة وتشركها في الحل بذريعة التوافقية والمشاركة الوطنية.

كثير من رؤى الأحزاب تسعى لتكريس الأشكال المحنطة للدولة

التحديات.. وأسباب الأزمة

هناك سؤال جدلي وعبثي أحياناً.. هل نحن نواجه أزمة ينبغي أن نبحث لها عن حلول ومخارج..؟ فهذا السؤال يشكل للأحزاب والنخب السياسية اليمنية معركة ربما تطول كحرب داحس والغبراء، فأحزاب الأزمة ووسائل إعلامها تصور الامر في بلادنا كأنه وصل الى شفير الهاوية وأن القتال في كل شارع وتحت كل حجر وخلف كل شجر، فهي لا تريد من الأزمة الا مسماها فقط لتتاجر به وتنتهز هذه الأزمات للوصول بها الى موقع السلطة.. فهي غير معنية بالحلول والمعالجات التي تخدم أهدافها وترفع أسهمها في بورصة المبادرات والوساطات، وهناك ثلة من المطبخ السياسي في السلطة لا تريد أن تقرأ الأحداث وترصد وقائعها وتستنتج مستقبل الامور، وشعارهم «لن نؤمن حتى نرى..» إن سياسة الامور على ما يرام وان كل الدول تعاني مشاكل وصراعات أضرت بالوطن والمواطن فكثير من هذه النخب لم تستطع استقراء الواقع واكتفت بالنظر تحت أقدامها وتسطيح الامور واستمرأت سياسة السير الى الأمام والهروب من المشكلات بتسويات تؤجج مشكلات ومعضلات كبرى.. هذه الثقافة التوافقية التي تهرب من مواجهة المشاكل والاستحقاقات وتختار الأسهل والحلول السريعة والمعالجات الجزئية ولا تهتم الا بالمشاكل التي تواجهها اليوم، وكل يوم برزقه.. أوقعت المنتظم السياسي والمواطن والوطن اليمني في فخ ووجدنا أنفسنا بعد تسعة عشر عاماً أمام مشكلة فاطلقنا شعارات خاطئة تعالج الخطأ بالخطأ وتجابه القصور والنقص بالهروب ودفن الرأس في التراب ورفع الشعارات الوطنية في غير موقعها.. بعد هذه السنوات من الوحدة ظهر مصطلح «حماية الوحدة» فبعد أن بلغت الوحدة أوج شبابها وحيويتها وجدنا أن هذا المولود يحتاج الى رعاية وتنشئة وثقافة ليستطيع العيش بأمان ويترعرع بشكل طبيعي.. اعتقد أنه بعد هذه الوحدة لا نحتاج الى أن ندافع عنها بالدم، ولا نحتاج لسن القوانين وتشريع العقوبات على من لا يقبل بها .. نحتاج من الوحدة المباركة الى ثقافة الوحدة وثقافة الدولة وثقافة الديمقراطية والممارسة السلمية.. تلك الثقافة التي تحمي الوحدة وتحفظها وترعاها وتجعل خطأ أخضر يلتف حوله الجميع.. ثقافة ترسيخ الوحدة لم نهتم بها فهي شبه غائبة أو مغيبة عن حياتنا اليومية وفي اعلامنا وفي شوارعنا ومدارسنا ومناهجنا وفي سلوكنا وممارسات أحزابنا وقوانا السياسية.. هذا الواقع المرير الذي صدمنا به وفوجئنا به حين نرى شباباً من جيل الوحدة عاش ونشأ فيها يرفع شعارات لا تقبل بالوحدة، أوقعنا في انفلونزا الخوف والتجأنا عاطفياً الى شعارات وممارسات تدافع عن الوحدة شكلاً.. فأصبح كل فاسد أو نكرة يرفع شعار الوحدة بعد وطنياً تجب الوحدة ممارساته وأخطاءه التي هي السبب في وأد فكر وثقافة الوحدة، ..وتتابعت الممارسات الخاطئة لتصبح الوطنية والانفصال ممارسة مناطقية وفئوية.. تنبه لهذا الواقع القائل والممارسة الفاضحة فخامة الرئيس حينما أطلق تلميحاته الذكية والشهيرة «بأن في صنعاء أشخاص وممارسات انفصالية»..الا تكفي عبارات هذا القائد العظيم لإيقاف هذه الممارسات العشوائية ، كفى يرحمكم الله.

تشخيص المشكلة وعلاجها

لا يمكن لأي عاقل أن يرفض الحلول أولا يستجيب للحوار، ومن المتوقع في الواقع اليمني لكثير من الاحزاب والنخب السياسية والفكرية التي تستولد الأزمات وتقتات عليها ان تكثر المبادرات وتتلاحق وتتنوع وان تتناقض فكرةً ومضموناً وأهدافاً وغايات.. كثير هذه المبادرات والمناورات تستهدف معظمها أو قدر منها الاستفادة من الازمة وخلق واقع يناسب هذه القوى على حساب الوطن وعلى حساب الآخر في المنتظم السياسي.. وكثير من هذه المبادرات تقوم على قراءة خاطئة وتتصف بالذاتية وتترع نحو الشخصنة والمواجهة وكسب الوقت.. فضلاً عن أن كثيراً من الاحزاب والنخب لا تملك برامج وتجارب وممارسات ديمقراطية وعصرية تجعلها مؤهلة لتدخل سوق الحلول وتقديم المبادرات بل ان كثيراً من أفكار هذه الاحزاب وممارساتها التي تنعكس في مبادراتها تقوم على رفض مفهوم الدولة ونبذ المبدأ الديمقراطي التنافسي وتسعى لتكريس أنماط وأشكال محنطة للدولة القديمة على حساب الدولة العصرية دولة القانون والمؤسسات والتداول السلمي والحضاري للسلطة.

الأزمة السياسية والفكرية التي تعيشها البلاد من وجهة نظري هي اتباعنا لنمط سياسي واجتماعي وانتخابي وحزبي توافقي يقوم على مراعاة الواقع السياسي والاجتماعي والنخب والاحزاب واسترضاء هذه النخب في المراحل السياسية الحرجة ومحاولة كسبها وتأييدها، فظهور ما يسمى بالديمقراطية التوافقية والسير بهذه الممارسات لتجاوز عقبات الواقع المتقلب للمجتمع اليمني والبيئة القبلية الحزبية جعل هذه الممارسة سياسة متبعة وواقعاً يلجأ اليه عند اشتداد الأزمات أو عند مواجهة استحقاق وطني أو انتخابي، فاصبحت هذه الممارسة تفوق الممارسة الشرعية.. اي لم يسر الواقع اليمني وفق المسار الديمقراطي، أغلبية تحكم وترسم المشهد السياسي والاقتصادي ومعارضة تعارض وترسم المسار الفكري والديمقراطي، ولو تتبعنا المسيرة الديمقراطية لواقع التجربة الديمقراطية الممارسة منذ عام ١٩٩٠م وحتى ٢٠٠٩م وما مرت به اليمن من انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية وانتخاب محافظين وما شهدته السلطة «شكل الدولة» من ممارسة، لوجدنا الآتي:

- تم الانتقال بالممارسة الديمقراطية بخطوات كبيرة جداً وبقفزات قاتلة تحت نشوة التجربة الجديدة ولم نراع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للتركيبة اليمنية، فتم الانتقال من حكم لا يعترف بالممارسة الانتخابية ويعتبرها جرماً وشبهة الى دستور قائم على أسس ديمقراطية وفكرية عالية جداً.

- ظل دستور ١٩٩١م عائماً ولا نستطيع تطبيقه أو الالتزام به في ظرف سياسي واجتماعي وثقافي صعب.. ومن خلال الممارسات الانتخابية وجدنا أنفسنا نعدل الدستور وقوانينه في كل ممارسة انتخابية تقريباً ليتوافق مع الطابع الاجتماعي الثقافي القائم أو ليتوافق مع الواقع الحزبي المتواضع للنخب السياسية التي لاتستطيع التجاوب مع متطلبات الدستور المتقدمة فلجأنا الى التعديلات الدستورية التي توالت بشكل لافت والأصل ان يعدل قانون الانتخاب ويبقى على الدستور دون تعديلات الا بعد فترات طويلة ليترسخ المفهوم الديمقراطي والقانوني على أرض الواقع السياسي والاجتماعي والفكري، وهذا يدل على ان الاختلاف ليس انتخابياً بل هو أعمق إنه خلاف فكري وثقافي على شكل الدولة وسلطتها.

هناك أحزاب تقدم المبادرات لتؤسس شرعيات غير دستورية

- تعتبر خطوة انتخاب أمين العاصمة ومحافظي المحافظات خطوة متقدمة سياسياً ولكنها أجريت على عجالة حيث يرى المتابع أنه تم التراجع عن نقاط جوهرية في الممارسة الانتخابية مثل:

- مخالفة الدستور إذا اشترط قانون انتخاب المحافظين في المرشح ان يكون محافظاً على الشعائر الاسلامية وهذا يخالف حق المواطنة والترشح والانتخاب في الدستور لكل مواطن ولم يشترط الدستور الاسلام الا في انتخابات الرئاسة لكون اليمن بلداً اسلامياً.

- لم تجر الانتخابات بالطريقة المباشرة كما ينص عليها الدستور، وان كانت هذه طريقة متبعة في قوانين الانتخابات في معظم دول العالم الا ان التدرج يقتضي الانتقال من الانتخاب غير المباشر الى الانتخاب المباشر وليس العكس.

- تم تعقيد قانون انتخاب المحافظين بفرض شروط كثيرة من التزكية الى الشهادات العلمية، وهذه الاشتراطات تخالف روح العمل الحزبي والسياسي لأن الأحزاب تقوم بتنشئة مرشحيها من خلال العمل السياسي وليس من خلال الشهادات.

- الانتخاب بالتزكية يعتبر قتلاً لروح الانتخاب وللممارسة الديمقراطية لأنه أبعد التنافس وجعل الامر كأنه تكليف أو تعيين.

- الأخطر على المجتمع اليمني هو ما سيتم العمل به من انتخاب على قانون التمثيل النسبي أو المختلط، اذا اتفق على ذلك وهذا شكل يحتاج الى مقومات فكرية وثقافية واجتماعية واقتصادية عالية كما هو في الدول الاسكندنافية، أما المجتمع اليمني لن يتحمل الخضات الكبيرة التي سيحدثها هذا النظام الانتخابي من حكومات ضعيفة تتغير كل أربعة أشهر لتغيير التحالفات داخل البرلمان.. وهذا القانون دعوة انفصالية بالشوكة والسكين وبطريقة حضارية وقانونية.□

اخي المغترب : الاسلام دين التكافل.. والتامينات الاجتماعية شكل من اشكال هذا التكافل الواسع .. فلا تتردد من ان تشمل نفسك بهذا النظام

مع تحيات
العلاقات العامة
بالمؤسسة العامة
للتأمينات